مصدر جديد للطاقة في الدولة الفلسطينية المقبلة

يسعى الكثيرون ممن يعادون حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة الى تبرير هذا العداء منطلقين من فكرة عدم قدرة هذه الدولة على الحياة من وجهة النظر الاقتصادية واحدى القضايا التي يتناولها هؤلاء هو القول بان الدولة الفلسطينية المقترحة تفتقر الى القدرة على توليد الطاقة اللازمة للصناعة وللزراعة المتطورة في البلاد.

وتأبى تطورات الحياة وتقدم العلم والتكنيك الا ان تدحض هذه المقولة الخاطئة. وقد أتى هذا الدحض عن طريق اكتشاف علمي جاء هذه المرة من اسرائيل.

فقد اوردت مجلة ذي ايزرائيل ايكونوميست في عدد آب/أيلول الاخير نبأ عن اكتشاف علمي بدء تطبيقه عمليا قام به البروفسور هاري تابور من الجامعة العبرية.

هذا الاكتشاف في امكانية استخدام حرارة الشمس لتوليد الطاقة في منطقة البحر الميت.

والطريقة الجديدة هي عبارة عن اقامة بركة كبيرة في المنطقة تملأ بنوعين من الماء: ماء مالح عند القعر يعلوه ماء حلو. ويؤدي استخدام نوعين من المياه الى منع عملية انتقال الحرارة بواسطة الحمل اي ان الماء المالح بسبب كونه اثقل من الماء الحلو سيبقى بالرغم من ارتفاع درجة حرارته في القعر ولن يحدث اختلاط بين نوعين من المياه.

وبهذه الطريقة ونتيجة درجة الحرارة العالية في منطقة البحر الميت فان المياه المالحة يمكن ان تصل الى درجة الغليان ولن تصعد الى سطح الماء لتشع الحرارة من جديد كما يحدث لدى استخدام نوع واحد من المياه. ويمكن ان تستخدم الحرارة العالية الحاصلة في عمليات التبريد والتدفئة وفي تحريك توربينات خاصة معدة لهذا الغرض من اجل توليد الكهرباء.

وكما تقول المجلة الاسرائيلية فان تكاليف الطاقة المستخرجة لهذه الطريقة لن تكون اكثر من الطاقة المولدة باستخدام البترول. ولن تحتاج هذه الطريقة الى مساحات كبيرة من الارض. فان بركة مساحتها ٤٫٢٠٠ دونم يمكن ان تؤمن الطاقة الكهربائية لمدينة كاملة. وقد شرع عمليا في تطبيق هذه الطريقة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لفندق من ٢٠٠ غرفة بني مؤخرا بالقرب من البحر الميت.

وتبين المجلة ان لدى البحر الميت الامكانية لتزويد اسرائيل بواسطة هذه الطريقة بـ ١٥٠٠ بالمئة من احتياجاتها الكهربائية.

وهكذا نرى ان تقدم الاكتشافات العلمية يلعب دورا مهما في ترسيخ القناعة بان الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون بالتأكيد قادرة على الحياة من الناحية الاقتصادية.

من اجل مساعدة شركة كهرباء القدس على تجاوز محنتها..

اصبح واضحا للقاصي والداني ان شركة كهرباء القدس تعاني من ازمة شديدة تهدد بالاطاحة بها. واحد العوامل التي ادت الى هذا الوضع المتردي هو عدم قدرة الشركة على انتاج كمية الطاقة الكهربائية المطلوبة منها والتي زادت بشكل غير متوقع لم يحسب له الحساب في السابق مما حملها تلجأ الى احد قسم لا يستهان به من الطاقة من شبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية.

وقد اضعف هذا الوضع من مركز الشركة واستغلته جهات متعددة من اجل انهاء وجود الشركة. وكان آخر هذه المحاولات طلب نائب رئيس بلدية اورشليم سحب امتياز الشركة بحجة عدم قدرتها على تلبية حاجات السكان.

لقد حمل الينا البريد رسالة من احد اصدقاء الطليعة يقترح فيها ان تبادر الشركة الى تغيير طبيعة الماتورات التي تستعملها الشركة في انتاج الطاقة. ويقول الصديق ان على الشركة ان تتزود بمحركات طوربينية لتحل محل المحركات القديمة التي يمكن ان تبقى كاحتياط

ويضيف الصديق الى ذلك قوله ان هذا النوع من المحركات هو احدث الطرق المستعملة في العالم الصناعي المتطور وهو القادر على توليد الطاقة المطلوبة. فان قدرة المحرك الطوربيني على الدوران بمعدل ٣٠ ألف دورة في الدقيقة تمكنه وحسب الحجم المطلوب من انتاج كمية الطاقة اللازمة. وهذه الطوربينات صغيرة الحجم نسبيا وصيانتها اقل تكلفة وتعقيدا من الموتورات العاملة حاليا صحيح ان تكلفتها الاساسية اكبر من موتورات الديزل ولكن عطائها ومردودها اقوى واكبر.

ويعقد الصديق في نهاية رسالته مقارنة بين نوع المحركات الذي تستعمله الشركة حاليا والمحركات الطوربينية فيقول ان المحركات القديمة شبيهة من حيث سرعتها وقوتها بالطائرات البدائية في حين ان المحركات الطوربينية تشبه الطائرات النفاثة ذات السرعة الهائلة ويتمنى الصديق في نهاية رسالته ان تعود الحياة الى هذه الشركة الوطنية فهذا مطلب صناعي ووطني حيوي.

ورغم تقديرنا بان هذا الاقتراح يتطلب نفقات كبيرة ليس من السهل تأمينها وان يكن غير مستحيل فاننا نقدمه الى مسؤولي شركة الكهرباء لدراسته فقد يكون فيه ما يساعد الشركة على الخروج من ازمتها الخانقة.

أوضاعنا الاقتصادية في ظل الادارة الذاتية

الادارة الذاتية التي يقترح المحتلون الاسرائيليون والامريكان وصديقهم السادات تطبيقها في الضفة العربية وقطاع غزة ليست حدثا سياسيا فحسب فان آثارها ونتائجها ستنسحب بالتأكيد على اوجه الحياة الاخرى من اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها..

واذا كانت الاكثرية الساحقة من ابناء شعبنا سواء في الداخل او الخارج قد اعلنت رفضها القاطع لهذا المشروع فثمة من يحاول تصوير الامور وكأن شعبنا ملموسا سيطرأ على اوضاع المواطنين في الضفة العربية والقطاع اذا ما جرى تطبيق الادارة الذاتية.

لعله من السابق لاوانه استخلاص نتائج واقعية تتعلق بالاوضاع الاقتصادية في بلادنا في ظل الادارة الذاتية. فالمشروع نفسه ليس سوى فكرة تراود مفكريها الذين بدأوا في الخطوات الاولى لتمريرها على الشعب الفلسطيني.

ولكن مقارنة للوقائع الملموسة تدلنا على مستقبل اوضاعنا الاقتصادية في ظل هذه الادارة.

من الخبر الذي تنشره الطليعة في مكان آخر من هذه الصفحة حول الاحصائيات الاسرائيلية عن مداخيل السكان يتبين ان معدل الدخل الفردي القابل للانفاق لدى المواطنين العرب في اسرائيل لا يزيد عن نصف مداخيل العائلات الاسرائيلية ذات الاصل الاوروبي او الامريكي. وينتج عن هذه الفروق الحادة في المداخيل فروق مماثلة في مستوى المعيشة والثقافة وظروف السكن وغيرها.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو اذا كان عرب اسرائيل، الذين يتمتعون - نظريا وقانونيا على الاقل بحقوق المواطنة الكاملة، يشغلون احط وظائفها تمييز اقتصادي لا تنكره الاحصائيات الرسمية الاسرائيلية فما فكيف سيكون وضع اولئك المحكومين من قبل الادارة الذاتية في غزة الضفة والقطاع؟؟..

سؤال وحيد لا اعتقد ان الاجابة عليه تحتاج الى قدر كبير من الذكاء لكي كذلك..؟..

ابو فجر

من الذي تخدمه اموال النفط العربية ؟!

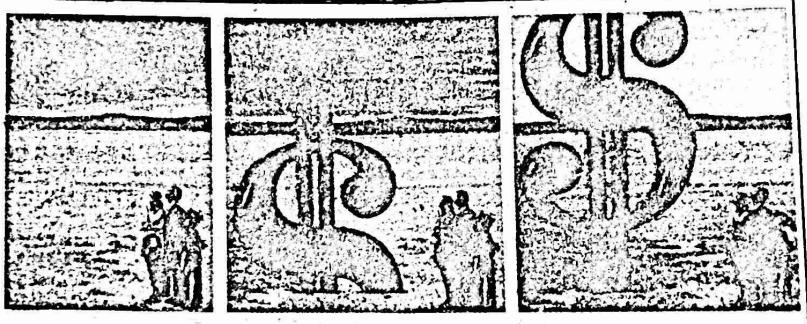

اذاع راديو موسكو تعليقا لاختصاصي البترول السوفييتي البارز بوريس بريشكوف حول استخدام اموال النفط العربية. وجاء في التعليق: لا تزال بعض البلدان البترولية المحافظة تستثمر جزءا هاما من دولاراتها البترولية في الغرب. ولا بد من امعان الفكر في هذه الحقيقة على ضوء استعداد بعض الاوساط العربية للتواطؤ مع الامبريالية والصهيونية وخيانة مصالح العرب وعقد الصفقات المنفردة كما حدث مؤخرا في اتفاقيات كامب ديفيد.

لقد دل مؤتمر كامب ديفيد بشكل ملموس على مدى الضرر الفادح الذي يلحق بالمصالح العربية بسبب ان جزءا هاما من الاموال العربية ينتقل بانتظام الى جيوب الامبريالية والحركة الصهيونية علما بان البنوك والاحتكارات الاميركية هي المستلمة الرئيسية لاموال العرب

وهذا ليس سرا فان معطيات وكالة المخابرات المركزية الاميركية وبنك "جرانتي" الاميركي ومجلة "بتروليوم ايكونوميست" البريطانية تشير الى ان مجموع الدولارات البترولية العربية الموجودة في بنوك الولايات المتحدة كان حتى نهاية سنة ٧٧ الماضية يزيد عن ١٠٠ مليار دولار.

ومما يزيد من غرابة الامر ان قسما من اموال البترول العربية المستثمرة في البنوك الاميركية يقع مباشرة في ايدي الرأسمال الصهيوني وبالتالي في ايدي المنظمات الصهيونية التي تلهم وتؤيد سياسة اسرائيل بخصوص مشكلة الشرق الاوسط.

ومن المعروف ايضا ان اموال النفط العربية مستثمرة في بعض المؤسسات النقدية العالمية. فتوجد في صندوق البنك الدولي مثلا بضع مئات من ملايين الدولارات للدول النفطية العربية وقد وزع هذا الصندوق مؤخرا القروض وناب اسرائيل منها ٧٤ مليون دولار. كما ان البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تستثمر فيه مبالغ غير قليلة من الاموال النفطية العربية قد منح اسرائيل اربعة قروض بمجموع ١٠٠ مليون دولار.

احصائية عن مداخيل السكان وانفاقهم في اسرائيل

احصائية عن مداخيل السكان وانفاقهم في اسرائيل
العرب يحتلون أدنى المراتب

اصدر مكتب الاحصاءات المركزي في اسرائيل في شهر تموز الماضي نشرة تتعلق بعدد من المؤشرات الهامة التي تدل على مستوى معيشة السكان في اسرائيل. وتقسم النشرة السكان الى اربع مجموعات رئيسية حسب مكان ولادة رب العائلة: ١) اوروبا واميركا ٢) اسيا وافريقيا ٣) اسرائيل ٤) غير اليهود والمقصود هنا عرب اسرائيل بشكل اساسي.

وتفيد النشرة الاحصائية ان الدخل الفردي القابل للانفاق بالنسبة للعائلات الاوروبية والاميركية يزيد بنسبة ٤ بالمئة عن العائلات الاسرائيلية المولد وبـ ٥١ بالمئة عن العائلات التي ولد ربها في آسيا وافريقيا بينما تصل هذه الزيادة الى حوالي ٩٧ بالمئة بالنسبة للعائلات غير اليهودية (العربية)..

كما تضمنت النشرة معلومات عن نمط الاستهلاك حسب المجموعات المذكورة اعلاه تبين كيفية انفاق هذه العائلات لمداخيلها بالنسبة المئوية وذلك حسب ما هو واضح في الجدول التالي المستقى من مجلة "ذي ايزرائيل ايكونوميست" عدد آب/ايلول ١٩٧٨:

النسب المئوية من الدخل وكيفية انفاقها

مجموعات العائلات حسب مكان ولادة رب العائلة	الانفاق على الطعام	الانفاق على السكن	الانفاق على التعليم والثقافة	المواصلات والاتصالات والترويح
من اصل اوروبي وامريكي	٢٤	٢٥	٩	١٢
من اصل اسيوي وافريقي	٣١	١٧	٩	٩
من مواليد اسرائيل	٣٠	٢٤	٩	٥ر١١
غير اليهود (العرب اساسا)	٤٠	١٢	٨	٥ر٤

يتضح من الجدول المذكور ان العرب ينفقون ٤٠ بالمئة من مدخولهم على الطعام بينما تقل هذه النسبة لدى الفئات الاخرى. والمعروف انه كلما تحسن دخل اية اسرة فان حصة ما تنفقه على الطعام بالنسبة المئوية تميل الى الهبوط اذ تتجه هذه الاسرة الى الانفاق على امور اخرى سواء كانت كمالية ام غير كمالية ولكنها اقل الحاحا من الطعام بالنسبة للانسان.

وتدل الارقام المذكورة ان هناك فروقا متزايدة بين المجموعات السكانية المختلفة التي تعيش في اسرائيل، كما تبين بشكل ساطع ان المواطنين العرب في اسرائيل يحتلون المرتبة الدنيا من السلم الاجتماعي